الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق دمشق للأوراق المالية

كلمة معالي وزير المالية

محمد يسر برنية

وزارة المالية

21 أيار (مايو) 2026

كلمة معالي وزير المالية في جلسة

مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق دمشق للأوراق المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لسوق دمشق للأوراق المالية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أشارككم اليوم اجتماع الهيئة العامة لسوق دمشق للأوراق المالية، هذا الصرح الوطني الذي يمثل إحدى المؤسسات الاقتصادية والمالية المهمة في الجمهورية العربية السورية، والذي نؤمن بأنه سيكون خلال المرحلة المقبلة جزءاً أساسياً من عملية إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمار، واستقطاب رؤوس الأموال، وتوفير قنوات تمويل منظمة وشفافة للشركات والقطاعات الإنتاجية.

وأود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى مجلس إدارة السوق، والإدارة التنفيذية، وكافة العاملين فيه، وإلى شركات الخدمات والوساطة المالية والشركات المدرجة والمستثمرين، على الجهود التي بذلت للحفاظ على استمرارية عمل السوق خلال السنوات الماضية، رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

كما تابعنا جميعاً المرحلة الصعبة التي مر بها السوق خلال الفترة الماضية، بما في ذلك توقف التداول لفترة مؤقتة، قبل أن تتم إعادة افتتاح السوق واستئناف التداولات بصورة تدريجية ومنظمة، بعد العمل على تهيئة الظروف المناسبة لضمان سلامة واستقرار العمليات وحماية حقوق المستثمرين والمساهمين.

السيدات والسادة،،

إننا ننظر اليوم إلى سوق دمشق للأوراق المالية برؤية مختلفة عن السابق. فالسوق لم يعد مجرد منصة لتنفيذ عمليات البيع والشراء، بل أداة استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي، ووسيلة لتمويل الشركات، ومحرك لتحفيز الاستثمار، وجزء أساسي من بناء اقتصاد حديث ومنفتح وقادر على النمو.

وفي الوقت ذاته، ندرك أن السوق يواجه تحديات حقيقية تتعلق بمستويات السيولة، وعمق السوق، ومحدودية الأدوات الاستثمارية، وحجم الإدراجات، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير البيئة التنظيمية والتقنية والتشريعية بصورة متكاملة. إلا أننا نؤمن بأن هذه التحديات تمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء السوق على أسس أكثر حداثة وكفاءة واستدامة .ومن هذا المنطلق، تنظر وزارة المالية إلى تطوير سوق دمشق للأوراق المالية باعتباره أولوية اقتصادية ومؤسسية، تتطلب عملاً منظماً، ورؤية واضحة، وشراكة فاعلة بين جميع الجهات المعنية.

السيدات والسادة،،

أود أن أعلن لكم اليوم أنه تم إدراج سوق دمشق للأوراق المالية ضمن مشروع وطني شامل لتقييم وتطوير القطاع المالي في الجمهورية العربية السورية، بهدف دراسة واقع السوق واحتياجاته الفنية والتنظيمية والتشغيلية، وتحديد أولويات التطوير على أسس مهنية ومنهجية، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وقد شملت المرحلة الأولى من هذا العمل سلسلة من الاجتماعات وورش العمل الفنية مع الجهات المعنية، تمهيداً للانتقال بالسوق إلى مرحلة جديدة تقوم على رؤية استراتيجية واضحة تعيد تعريف دوره كمحرك للنمو والاستثمار، وليس فقط كسوق للتداول.

وفي هذا الإطار، يجري العمل على إعداد خارطة طريق تطويرية متكاملة ترتكز على تحديث البيئة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الحوكمة والشفافية وحماية المستثمرين، وتطوير البنية التقنية والتشغيلية للسوق ومركز المقاصة والحفظ المركزي.

كما تشمل هذه الرؤية دراسة إدخال أدوات ومنتجات مالية وخدمات استثمارية حديثة، وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، إلى جانب تطوير دور شركات الخدمات والوساطة المالية، وتطبيق أنشطة متقدمة مثل صانع السوق ومزودي السيولة، بما يساهم في تعزيز السيولة ورفع كفاءة التداول وتحسين عمق السوق.

ويأتي ذلك بالتوازي مع العمل على توسيع قاعدة الشركات المدرجة، وتشجيع الشركات الصغيرة والعائلية والشركات الواعدة على التحول إلى شركات مساهمة عامة، بما يعزز البيئة الاستثمارية ويدعم دور السوق في تمويل النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

أما الهدف الاستراتيجي لهذا المسار، فهو الوصول تدريجياً إلى نموذج سوق مالي حديث يعمل وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ويواكب النماذج المتقدمة المعتمدة في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك تطوير الدور التنظيمي والرقابي الذاتي للسوق وفق نموذج الأسواق ذات التنظيم الذاتي، وصولاً إلى ترسيخ مكانة سوق دمشق للأوراق المالية كمركز مالي واستثماري فاعل على المستوى الإقليمي.

السيدات والسادة،،

إن بناء سوق مالي قوي لا يتحقق بالقرارات قصيرة الأجل، بل يحتاج إلى رؤية طويلة المدى، وتشريعات مرنة، وبنية مؤسساتية قوية، وثقة حقيقية بالسوق وبالاقتصاد الوطني.

ونحن نريد لسوق دمشق للأوراق المالية أن يكون منصة حقيقية لتمويل الاقتصاد السوري، وقناة فاعلة لتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة، ومؤسسة قادرة على المساهمة في إعادة تنشيط النشاط الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة .كما أن نجاح هذا المسار يتطلب شراكة حقيقية بين جميع الأطراف؛ الحكومة، والجهات التنظيمية، والشركات، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، لأن تطوير السوق مسؤولية جماعية تتطلب العمل بروح واحدة ورؤية مشتركة.

السيدات والسادة،،

إن المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة ترسيخ للثقة، وتعزيز للمؤسسات، وتطوير لسوق مالي حديث يليق بسوريا واقتصادها وإمكاناتها .وفي الختام، أتمنى لسوق دمشق للأوراق المالية المزيد من التقدم والتطور، وللاقتصاد السوري النمو والاستقرار والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.